



اليمن ما بين الاستفادة من النافذة الديموغرافية أو الوقوع في فخها

أمين عبدالله إبراهيم

□ يقصد بالتحول الديموغرافي الانتقال من معدلات الإنجاب والوفيات المرتفعة إلى معدلات الإنجاب والوفيات المنخفضة ، ويمر هذا التحول بأربع مراحل رئيسية: الأولى تتميز بارتفاع معدلي الوفيات والإنجاب وبالتالي يكون معدل النمو السكاني منخفضاً ، وتتميز المرحلة الثانية بانخفاض معدلي الوفيات والإنجاب إلا أن الانخفاض في معدل الوفيات يكون بدرجة أسرع وبالتالي يرتفع معدلي النمو السكاني والإعالة مما يشكل عبئاً على الاقتصاد الوطني ، في حين تتميز المرحلة الثالثة باستمرار الانخفاض في معدلات الإنجاب مما يؤدي إلى انخفاض نسبة فئات العمر الصغيرة.

□ أما المرحلة الرابعة والأخيرة فهي تتميز بانخفاض معدلات الإنجاب والوفاة إلى أدنى مستوياتها وفي هذه المرحلة تزداد نسبة فئات السن الكبيرة. وقد يقول قائل مالنا وهذا التحول الديموغرافي كما يتبادر إلى أذهان الكثير من الناس وخصوصاً جمهور القراء ممن يتابعون المواضيع والقضايا السكانية عبر هذه الصفحة السكانية (السكان) بعض التساؤلات العفوية المهمة منها: ما علاقة بلادنا بهذا التحول الديموغرافي وما أهميته ، وإذا كان مهماً فما هو موقع بلادنا منه؟ وكيف يمكن الاستفادة من هذا التحول السكاني ، وما علاقته بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومستويات التنمية التي تشهدنا بلادنا؟

□ إن كل تلك التساؤلات والاستفسارات وغيرها حول هذا الموضوع الهام قد سبق طرحها وإثارتها في بلادنا منذ ما يقرب من عقدين من الزمان وتحديداً منذ عام ١٩٩٠م الذي شكّل بداية الإطلاقة الحقيقية والتعليمية لانتهاج حكومة بلادنا أول استراتيجية وطنية للسكان والتي تم العمل بها خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠م) كما تم مناقشة تلك التساؤلات أيضاً في العديد من الندوات واللقاءات والمؤتمرات السكانية ، كان آخرها خلال أعمال المؤتمر الوطني الرابع للسياسة السكانية والذي عقد بصنعاء، في ديسمبر ٢٠٠٧م ، حيث تطرقت إحدى أوراق العمل التي قدمت لهذا المؤتمر إلى مسألة التحول السكاني والنافذة الديموغرافية وموقع اليمن والمجتمع اليمني في إحدى مراحل هذا التحول وكيفية الاستفادة من هذا التحول السكاني الراهن الذي تعيشه بلادنا للوصول بها إلى ما يسمى بالنافذة الديموغرافية أو الهبة الديموغرافية التي تعتبر أو توصف بأنها ظاهرة سكانية معينة تنتفخ أو تظهر مرة واحدة فقط في تاريخ كل مجتمع من المجتمعات السكانية ، ويمكن أن يتزامن ظهور هذه النافذة مع بداية المرحلة الثالثة من مراحل التحول الديموغرافي التي من سماتها البارزة توازن معدلات المواليد مع معدلات الوفيات عند مستويات متدنية ووصول معدل الخصوبة إلى مستوى الإحلال (٢,١ طفل لكل امرأة) ومعدل نمو السكان إلى مستوى الاستقرار.

□ وتعد النافذة الديموغرافية من المظاهر الإيجابية في عملية التحول الديموغرافي ، وفرصة تاريخية لزيادة النمو الاقتصادي ، وهي نتيجة ومكسب لمزيد من النماء والرفاهية للمجتمع إذ يمكن استثمارها في تحسين إنتاجية العمل ووضع برامج تعنى بالتكامل بين الأجيال ، كما يمكن الاستفادة منها في تدعيم برامج التأمينات الاجتماعية، لأن عدد السكان الذين ينتمون إلى القوى العاملة في هذه المرحلة يفوق عدد السكان خارجها.

□ ويمكن أن تسمح هذه الفترة من الرقاه الديموغرافي بخلق العديد من الفرص للاستثمار والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية ، من حيث إتاحة التعليم والعرفنة بالتقنيات الحديثة والمشاركة في النشاط الاقتصادي لكل الفئات.

□ وتعتبر اليمن من بين دول أخرى قليلة التي تتسم بنمط التحول الديموغرافي البطيء وهو انعكاس لنمط التحول الاجتماعي البطيء من مجتمع ريفي تقليدي سائد إلى مجتمع حضري لا زال ينمو ببطء شديد ، حيث أن نسبة التحضر في اليمن لا زالت متدنية وتبلغ هذه النسبة ٢٨,٦٪ حسب التعريف التقليدي الإحصائي الإداري المستخدم في تعداد المساحة لعام ٢٠٠٤م ، وتلعب الهجرة الداخلية من الريف الدور الرئيسي في النمو الحضري في أمانة العاصمة صنعاء وبعض المدن الرئيسية.

□ ومن المؤشرات الدالة على ضعف التأثيرات الإيجابية لعملية التحضر في الإسراع بالتحول الديموغرافي ، التماثل الكبير بين الحضر والريف في كثير من أنماط العلاقات الاجتماعية التقليدية وأنماط الحياة اليومية ومنها السلوك الإنجابي المشدود إلى قيم العائلة الممتدة التي تميل نحو تفضيل الزواج المبكر وبدء الإنجاب المبكر وتكوين أسرة كبيرة الحجم.

□ لقد بينت نتائج تعداد ٢٠٠٤م عدم وجود فروق معنوية بين الحضر والريف في متوسط العمر عند الزواج الأول للإناث والذي يصل في الحضر نحو ٢٢,٩ سنة ، وفي الريف ٢١,٨ سنة ، فيما بلغ متوسط العمر عند الإنجاب في الحضر ٣٠,٨ سنة وفي الريف ٣١,١ سنة ، أما متوسط حجم الأسرة فقد بلغ (٦,٩) شخصاً في الحضر مقابل (٧,٢) شخصاً في الريف.

□ هذا بالإضافة إلى استمرار المواقف والاتجاهات المحافظة للرجال تجاه حقوق تمكين المرأة والذي يشكل إحدى تحديات التخفيف من حدة فجوة النوع الاجتماعي ، واستمرار بعض الظواهر السلبية الأخرى المتعلقة بالتمييز بين الجنسين في العمل وفي الحياة اليومية وغير ذلك من السلوكيات والممارسات الاجتماعية التي تحتاج إلى تغيير كبير من خلال زيادة حصة برامج التنمية البشرية من موارد الموازنة العامة وموازنة خطط التنمية وخاصة في المناطق الأكثر حاجة والفئات الفقيرة ومحدودي الدخل، الأمر الذي سوف يساهم إيجابياً في الإسراع بالتحول الديموغرافي وزيادة النمو الاقتصادي وهنا تجدر الإشارة إلى أن التحول الديموغرافي البطيء في اليمن أصبح من أهم التحديات التي تحول دون استدامة النمو الاقتصادي الذي شهد تراجعاً غير مسبوق خلال السنوات الماضية ، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد ارتفاع مستويات الفقر والبطالة وتدهور المستوى المعيشي لغالبية السكان ، كما يؤدي النمو السكاني المتسارع - ضمن عوامل أخرى - إلى تناقص نصيب الفرد من الموارد المائية الشحيحة أصلاً.

□ لذلك فقد حذر خبراء ومختصو السكان والتنمية في بلادنا خلال انعقاد المؤتمر الوطني الرابع للسكان في ديسمبر ٢٠٠٧م من أن بقاء اليمن لفترة طويلة في المرحلة الثانية من مراحل التحول الديموغرافي ليس في صالحها ، لأنه كلما طالت فترة بقائها في هذه المرحلة كلما زاد احتمال إضاعة فرص الاستفادة من منافع النافذة الديموغرافية ، والأسوأ من ذلك أن استمرار اختلال التوازن بين النمو السكاني وخاصة نمو القوة العاملة المتزايد وتواضع النمو الاقتصادي يجعل الاحتمال كبيراً بأن تقع اليمن فريسة لما يسمى (الفخ الديموغرافي)، وذلك بحسب توقعات إسقاطات السكان للأمام المحددة، والتي ترى أن هذا الوضع يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات الخصوبة والوفيات وبالتالي عودة اليمن إلى المرحلة الأولى من جديد، وهو تحد كبير يجب على متخذي القرار العمل على عدم حدوث ذلك ما يترتب عليه من مخاطر كبيرة يمكن أن تهدد أمن واستقرار المجتمع اجتماعياً واقتصادياً.

□ وفي ضوء ذلك يجب على متخذي القرار الإسراع بالاستفادة من تجارب الدول الأخرى الناجحة واستيعاب الدروس من حصيلتها تجربة اليمن خلال العقود الماضية والتي من نتائجها الواضحة التحول الديموغرافي البطيء الذي يؤدي، ضمن عوامل أخرى، إلى عدم استفادة التنمية.



قيادات نسائية: المرأة اليمنية بحاجة إلى المزيد من الدعم والمساندة لخاصة قضاياها

المرأة أصبحت قضية مجتمع بأكمله وليست قضية امرأة بعينها. ولا بد أن يعي المجتمع بمختلف فئاته وشرائحه ضرورة تواجد المرأة واستثمار جهودها حتى تستكمل جهود الرجل في إحداث التنمية الشاملة وحتى يستطيع المجتمع لأن المرأة نصف المجتمع وعدم تمكينها يعني عدم تحقق تنمية حقيقية، ولابد أن تصل هذه الرسالة وأن يتقبلها المجتمع والعمل على تضيق الفجوات النوعية وخاصة في التعليم والصحة من خلال توفير البيئة اللائمة لتعليم الفتاة وتحسين الخدمات الصحية للمرأة وتعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة في كافة القطاعات.

قوة حقيقية لمساعدة المرأة

● إيمان عمر خالد مديرة التعليم العام بمكتب التربية بمحافظة عدن تحدثت بالقول: - جاء انعقاد المؤتمر الرابع للمرأة من أجل النهوض بالمرأة ودورها نحو الأفضل وضرورة ترجمة كل ما خرج به المؤتمر على أرض الواقع حتى تكون هناك إرادة حقيقية للنهوض بحقوق المرأة نحو الأفضل وإعطائها حقوقها التي شرعها الدستور والقانون والإسلام، وجاءت مخرجات المؤتمر لتبرز الكثير من الحقائق الحاصلة في تطور وضع المرأة في بلادنا ونأمل أن تكون هناك قوة ضاغطة حقيقية تساعد المرأة للوصول إلى مراكز صنع القرار وأن تتغير السياسات الخاصة بالتمكين حتى نحدد من الأمية بين النساء، التي تشكل عائقاً أساسياً في تطور المرأة وأن ننهي الحياة بمستواها التعليمي والعلمي نحو احتياج حقيقي لتطور المجتمع وإبراز دورها في الأرياف من أجل إنجاز الكثير من الطموحات.

● يجب أن نتقبل التحدي الحقيقي وأن ندرك أهمية تواجد المرأة وأن نطعم حقيها في النهوض في الإرادة والتغيير وبناء المجتمع.

المساعد تحدثت بالقول: - المرأة في بلادنا بذلت جهوداً كبيرة في سبيل تحقيق تنمية شاملة للمجتمع وحققت تحسناً نسبياً في العديد من المجالات ولا تزال بحاجة إلى تعزيز تواجدها في كل المستويات من أجل تحقيق الأهداف البعيدة والقريبة للاستراتيجيات التي تبنتها الحكومة بالنهوض بأوضاع المرأة التي تستطيع تقديم خدمات جليلة للمجتمع من خلال إنجازات كبيرة وتتصدر لحقوق المرأة والدفع بها إلى مواقع صنع القرار من أجل تقليص الفجوة والمساواة وتمكين المرأة.

وأهمية أن توجد استراتيجية إعلامية واضحة للنهوض بالمرأة وقضاياها وقيام أجهزة الإعلام المختلفة بتقديم المرأة بالصورة الإيجابية وتعزيز الوعي المجتمعي بمخاطر العنف ضد المرأة ومكافحة العادات السلبية التي تعيق مشاركة المرأة في كافة مجالات الحياة.

المزيد من النجاحات

● الدكتور خديجة الهيصمي، جامعة صنعاء، قالت: المرأة في بلادنا حققت بصمات واضحة وخطوات متقدمة القف ببروداتها الإيجابية على المرأة اليمنية وتأتي المؤتمرات والمناسبات الخاصة بالمرأة كفرصة لإلقاء الضوء على وضع المرأة في بلادنا والقيام بعملية تقييم شامل لما وصلت إليه من خلال جهودها وجهود الحكومة في النهوض بواقع المرأة في مختلف مجالات الحياة.

ونحن نريد المزيد والمزيد من هذه النجاحات في كافة القطاعات لأن المجتمع لن يستقيم ولن تتحقق تنمية حقيقية بدون تواجد المرأة وبالتالي قضية

،،، رغم التحسن الحاصل في الفرص المتاحة للمرأة في العديد من المجالات الحياتية المختلفة إلا أن استمرار الفجوة في النوع الاجتماعي يؤدي إلى خفض الافتتاحية ويزيد الفقر وتدني مستوى المعيشة للرجال والنساء على حد سواء، وللقضاء على عدم المساواة في النوع الاجتماعي يتطلب ذلك المزيد من الجهود المتضافرة بين كافة الفعاليات والجهات الرسمية والمجتمعية في مجال المتضاربة والمناصرة لقضايا المرأة العادلة والتي كفلتها الشريعة الإسلامية وضمنها الدستور والقوانين النافذة. وبهذا الخصوص وحول ما تحقق للمرأة في بلادنا التقينا عدداً من القيادات النسائية لمعرفة آرائهن حول هذا الموضوع:

لقاءات/ شوقي العباسي

توحيد الجهود المبذولة في الارتقاء بأوضاع المرأة في مختلف المجالات. وأشارت الوكيلية إلى أن المرأة حققت تحسناً نسبياً في الوصول إلى مواقع صنع القرار وأصبحت تتمتع بحضور سياسي واجتماعي واسع النطاق وسجلت نجاحات متعددة في مختلف المجالات والأنشطة في مجال الإدارة والسياسة والثقافة والاقتصاد وغيرها وقد أدركت الوزارة أن التنمية الناجحة هي التي تقوم على أساس التوازن في العلاقات الاجتماعية وتعميق شراكتها مع بقية أفراد المجتمع والاتجاهات العامة لمشروع الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي وادركت مع هذه العلاقة وأهمية مشاركة المرأة في إدارة الشأن المحلي من خلال العديد من الأنشطة والفعاليات بهذا الخصوص لتعزيز دور المرأة.

تعزيز الكيانات النسوية

● فتحية عبدالواسع وكيلية وزارة الإعلام

تحسن نسبي

● بداية تحدثت الأخت خديجة ريمان، وكيلية وزارة الإدارة المحلية لقطاع تنمية المرأة، بالقول: - انعقاد المؤتمرات الخاصة بالمرأة يأتي لتقييم أوضاع المرأة في بلادنا وما تحقق خلال فترات انعقاد المؤتمرات حيث جاء انعقاد المؤتمر الرابع للمرأة من أجل الوقوف على وضع المرأة خلال الفترة السابقة.

وقد تميز المؤتمر بتقديم ورقة عمل حول المرأة واللامركزية وفق التوجهات والرؤية المنهجية للدولة وإقرار الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي وإنشاء إدارات عامة لتنمية المرأة في دواوين المحافظات وأمانة العاصمة والتوجه المستقبلي في إنشاء إدارات للمرأة في إطار المديرات من أجل الإسهام في تنفيذ وبرمجة خطابات فخامة رئيس الجمهورية على عبدالله صالح الداعية إلى توسيع المشاركة السياسية للمرأة والعمل على بناء القدرات للقيادات النسائية في مختلف المجالات والعمل على

محاضرات توعوية حول فيروس الإيدز في المهرجان الرابع لشباب اليمن



فيما قدم الأخ مطهر زيارة الأمين العام المساعد محاضرة تطرق فيها إلى التحديات الاقتصادية والاجتماعية وصحية وأهمية التصدي للمرض الذي أصبح يشكل خطراً حقيقياً على المجتمع دون استثناء.

وخرجت الندوة بنتائج إيجابية عكستها المحاضرات وأنه بالعبء والمعرفة يمكن حماية المجتمع من هذا المرض، وشكلت تفاعلاً للمشاركين واستماعهم دوراً إيجابياً في إيصال الرسالة التوعوية.

● نظم الاتحاد العام لشباب اليمن المهرجان الرابع بمشاركة ٥٠٠ شاب وشابة، وتخلل المهرجان نشاطاً توعوي حول فيروس الإيدز شارك فيه المجلس الوطني للسكان حيث هدف النشاط إلى رفع الوعي والمفاهيم في مكافحة والوقاية من فيروس نقص المناعة المكتسبة الإيدز وتوعية الشباب عن الأسباب والعوامل المسببة للمرض، وكذا توعية الشباب بالمفاهيم الصحيحة للتعامل الإنساني في المشاركة والاختلاط للحياة المعيشية العادية مع المتعاشرين للمرض.

وتلقى المشاركون عدداً من المحاضرات الهامة في هذا الموضوع حيث قدم الدكتور أحمد علي بورجي، الأمين العام للمجلس الوطني للسكان، محاضرة حول السياسة السكانية ومرض الإيدز وكيفية التعامل مع



الزواج المبكر.. وآثاره

د. فهد محمود الصبيري

●، ما أحرزنا وجعلنا نشعر بالاستياء، الزواج الحاصل بعد النجاح التشريعي والصحي والاجتماعي الذي توجه مجلس النواب بتحديد السن الأدنى للزواج ، حيث وقفت على الكثير من المقالات والأراء لشخصيات مختلفة واستغربت لكل ذلك مع أننا نقف دائماً ونردد مقصد عظيم من مقاصد الشريعة... إن دره الفاسد مقدم على جلب الصالح فأي مفسدة أعظم من قتل الأطفال والأمهات هذا ما أثبتته الطب ، والعلم كنتيجة أكيدة للزواج والإنجاب المبكرين وفي هذه السطور أذكر بعض هذه الحقائق الطبية ، حيث تعد برامج وخدمات تنظيم الأسرة ذات أهمية كبيرة في كثير من الدول النامية نتيجة لارتباط تلك البرامج بالسياسات الاقتصادية بتزايد السكان بشكل يفوق تزايد معدلات النمو الاقتصادية ، وتعد تلك أهم التحديات التي تواجهها الدول الفقيرة ومنها اليمن والزواج المبكر هو أحد المواضيع الهامة التي تشغل حيزاً بارزاً في تفكير المهتمين بالسياسة السكانية والصحة الإيجابية وخاصة صحة الأم والطفل الجسمية والنفسية والاجتماعية من جانب واثرائه الواضح في حجم الخصوبة من جانب آخر ، حيث أن انخفاض سن الزواج الأول للفتاة يزيد من السنوات التي تكون فيها الفتاة معرضة للحمل وبالتالي احتمال ارتفاع معدل الخصوبة أو بقاءها مرتفعاً وبالعكس فإن ارتفاع هذا السن يؤدي إلى انخفاض الخصوبة، كما تؤكد كثير من المصادر أن هناك ثلاثة أنواع من الآثار التي تحدث في حالة الزواج المبكر ، الأول بيولوجي صمى ، والثاني اجتماعي والثالث ديمغرافي .. في المجال البيولوجي الصمى هناك بعض الآثار والأضرار العادية مع صعوبات السن وخاصة أقل من ١٧ سنة منها .. حدوث نواسير مهبلية مستقيمة وهو عيب قد يديم ويؤثر على حياة ومستقبل الفتاة وكذا ارتفاع نسبة حدوث حالات العمق الثانوي ، حيث تبين العديد من نتائج مراجعات مراكز العمق أن هذه الفئة معرضة للتعمق أعلى من غيرها نظراً لحدوث بعض التمزقات في الأعضاء التناسلية وإهمال المعالجة لأسباب متعلقة بالجهد أو الخوف أو الإهمال واللامهارة وبالتالي فإنه يحدث ارتفاع حالات التهابات الحوضية لدى هذه الفئة وهذه الحالات قد عدم معالجتها المباشرة تؤدي إلى احتمالات علمية للعقم الثانوي وهناك أضرار نفسية تؤثر على حياة المرأة وتعكس سلباً أيضاً على حياتها الأسرية وبالتالي على استقرار الأسرة .. وكما وضع سابقاً فإن الزواج المبكر يفوق في الغالب إلى حمل مبكر وربما يكون هذا شيء طبيعي لأن العديد من الأمهات ليس في اليمن فقط ولكن في العديد من البلدان لا تفضل استخدام وسائل تأجيل الحمل إلا بعد إنجاب طفل على الأقل ويوجد أن احتمال وفيات الأمهات للفئة العمرية أقل من ٢٠ - ٢٩ سنة هي أربعة أضعاف وفيات الأمومة للفئة العمرية من ٢٠ - ٢٩ سنة ، ومن جهة أخرى فإن حالات الإصابة بالأمراض والالتهابات الحوضية تكون عالية ، أما عن صحة الحمل والوليد والطفل فإن وفيات الرضع أو وفيات حديثي الولادة عند الأمهات أقل من ٢٠ سنة نجد أنها ٥٠٪ أعلى من الأمهات في العمر (٢٠-٢٩ سنة) هذا ناهيك عن حالات المراضة والتي ترتبط أيضاً بفترة الرعاية والتي تكون بسبب نقص الخبرة والوعي ودرجة المسؤولية ، أما في الجوانب الاجتماعية فإنه غالباً ما تكون المشاكل الأسرية في مثل هذه الحالة المبكرة أعلى وأكثر وضوحاً فهذه الدعوة إلى الثبوت على ما خرج به مجلس النواب بنواب الشعب من المؤتمر الشعبي العام والمعارضة ودعوة لن يدعو إلى تغيير التشريع الخاص بتحديد الحد الأدنى للزواج وهذا يعني تحديد سن الإنجاب ما له من مصلحة واضحة وجلية.

إعداد/ شوقي أحمد

سلطانة الجهام أهمية نشر الوعي بين مختلف الفئات الاجتماعية بمخاطر الزواج المبكر وهو الطريق الأكثر أمناً وجدوى لحماية الأطفال من الزواج المبكر. وأشارت في كلمتها في الندوة الخاصة حول ما بعد سن الزواج في القانون اليمني التي نظمتها شبكة شيما، الأسبوع الماضي بمشاركة عدد من ممثلي الجهات الحكومية وغير الحكومية الناشطة في المجالات الحقوقية وقضايا المرأة إلى أهمية البحث عن نقاط الاتفاق والآليات الممكنة للتوعية بالسن الآمن للزواج ونشر المعارف بين فئات المجتمع المختلفة لما فيه مصلحة الأطفال أولاً والمجتمع ثانياً. وتطرقت إلى أهمية شراكة وسائل الإعلام المختلفة بالتوعية بمخاطر الزواج المبكر وما يترتب عليه من مخاطر صحية ونفسية على الأم والطفل. وكانت قد تناولت الندوة عدداً من أوراق العمل حول سن الزواج بين القبول والرفض وكذا المخاطر الصحية المحتملة الناشئة من الزواج المبكر وأسباب الزواج المبكر والمؤثرات المختلفة عن هذه الظاهرة.

ويبلغ معدل الخصوبة في ولاية كيرالا ١,٨٪ مقارنة بالمعدل الصيني ٢,٠٪ وتعليم الإناث في الولاية بلغ ٨٦٪ وفي الصين بلغ نفس المعدل ٦٨٪، في حين توقع البقاء على قيد الحياة عند الميلاد أطول في كيرالا منه في الصين حيث يصل ٧١ عاماً للرجال وفي الصين ٦٧ عاماً وللنساء ٧٤ عاماً وفي الصين ٧١ عاماً. ويبدو أن كيرالا بالنسبة للصين بتنظيم الأسرة الإجمالي فيها هي الصين الافتراضية بدون ممارسات تسهفية، وكانت المكاسب الاجتماعية الأكبر لحدا ما في كيرالا ذات فعالية مساوية وواقعية أكثر فعالية في خفض معدلات النمو السكاني.

● التوعية الطريق الأكثر أمناً لحماية الأطفال من الزواج المبكر
● أكدت رئيسة الشبكة اليمنية المناهضة للعنف ضد المرأة الأخت

الإناث ١٧,٢٪ للذكور في حين بلغت نسبة المشاركة ١٧,٠٪ للإناث ٦٨,٢٪ في قطاع غزة، وقد بلغت نسبة مشاركة الإناث ١٥ سنة فأكثر في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية اقتصاصها في الريف ١٨,٧٪ تليها ١٤,٥٪ في الحضر ١٢,٧٪ في المخيمات. وكان قد صادق الرئيس الفلسطيني محمود عباس على اتفاقية تقضي على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الفلسطينية وذلك بمناسبة اليوم العالمي للمرأة.

٢٩ مليوناً سكان ولاية كيرالا في الهند

● يبلغ عدد السكان في ولاية كيرالا في الهند ٢٩ مليون نسمة أكثر من تعدادهم في بلاد كثيرة جداً بما فيها كندا، وفي الولاية مستويات عالية من التعليم الأساسي والرعاية الصحية ونسبة الإناث في قوة العمل وغيره على العكس من باقي الهند.

متابعات سكانية.. متابعات سكانية.. متابعات سكانية.. متابعات سكانية..

١٠٢ ذكور لكل ١٠٠ أنثى بين السكان الفلسطينيين

●، أوضع تقرير صادر عن جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني استعرض بمناسبة اليوم العالمي للمرأة أن المرأة الفلسطينية تشكل حوالي نصف المجتمع حيث بلغت نسبة الجنس ١٠٢ ذكور لكل ١٠٠ أنثى استناداً للنتائج الأولية للتعداد العام ٢٠٠٧م، في حين أشارت بيانات مسح القوى العاملة خلال العام ٢٠٠٨م أن أكثر من نصف النساء ٥٥,٤٪ في العمر ١٥ سنة فأكثر متزوجات حالياً و ٦,٤٪ منهن أرمال و ١٢,٢٪ مطلقات و ٠,٢٪ منفصلات عن أزواجهن في حين أن ٢٦,٨٪ من الإناث في نفس الفئة العمرية عزابات. وظهر التقرير ارتفاعاً في نسبة البطالة بين النساء، حيث بلغت ٢٣,٨٪ فيما بلغت نسبة الإناث ١٥ سنة فأكثر المشاركات في القوى العاملة خلال العام ٢٠٠٨م في الأراضي الفلسطينية و ١٥٪ مقابل ٦٦,٨٪ للذكور، وفي الضفة الغربية بلغت نسبة المشاركات ١٧,٨٪